

Distr.: General
2 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية والتجارة:

البعث التنظيمي والمؤسسي

الدورة الرابعة

جنيف، ٢٣-٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الخدمات والتنمية
والتجارة: البعث التنظيمي والمؤسسي، عن دورته الرابعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢

أولاً - موجز أعده الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

١- أعلن الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية أن الأونكتاد ما انفك يشدد على أهمية قطاع الخدمات، لا سيما خدمات البنية الأساسية، وإمكاناته غير المستغلة لتوليد النمو والعمالة وفوائد في مجال التنمية. وقال إنه يتعين تعزيز قدرة هذا القطاع على تدعيم النمو، سيما وأن التعافي الاقتصادي العالمي بات يعتريه المزيد من علامات الهشاشة وأن صادرات خدمات البنية الأساسية العالمية، بما فيها النقل البحري، لم تعد بعد إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة. وأكد أن جني المنافع الصافية لاقتصاد الخدمات يقتضي في المقام الأول إرساء إطار سياسي وتنظيمي ومؤسسي فعال وأن مشاركة البلدان في التجارة الدولية يجب أن تكون مناسبة التصميم والوتيرة والتسلسل. وبما أنه لا يمكن تطبيق نهج واحد يناسب الجميع في حالة القواعد التنظيمية، فلا بد أن تكون الأطر التنظيمية والمؤسسية مكيفة مع الظروف السائدة في سوق ما ومع خصائص خدمات معينة في مجال البنية الأساسية. وختم الأمين العام بالقول إن القيام بالمزيد من البحوث وتقييمات الآثار واستعراضات سياسات الخدمات يمكن أن يساهم بقدر مهم في مساعدة البلدان على تحديد وتنفيذ أفضل السياسات والقواعد التنظيمية بالنسبة إليها. ولهذا الغرض، سيواصل الأونكتاد عمله على مساعدة البلدان على جني منافع إنمائية من خدمات البيئة الأساسية.

٢- وأبدى مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية ملاحظات تمهيدية أبرز فيها دور الأونكتاد الرائد في تعريف مفهوم التجارة في الخدمات منذ الثمانينيات وصياغة جدول أعمال الخدمات في النظام التجاري الدولي. وأعلن عن إصدار منشورين جديدين رئيسيين للأونكتاد هما *الخدمات والتجارة والتنمية* (UNCTAD/DITC/TNCD/2010/5)، الذي أُعدّ في إطار مشروع موله مركز البحوث الإنمائية الدولي في كندا، و*الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي* (UNCTAD/DITC/TNCD/2010/4). وفي إشارته إلى مؤتمر الأونكتاد رباعي السنوات الثالث عشر الذي سيعقد قريباً في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في الدوحة بقطر، شجع المشاركين في اجتماع الخبراء متعدد السنوات على المشاركة بنشاط في منتدى الخدمات العالمي، وهو حدث يسبق المؤتمر ويُعقد في الدوحة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣- ولدى تقديم مذكرة الأمانة (TD/B/C.I/MEM.3/11)، قامت مديرة فرع المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية التابع لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية بتسليط الضوء على عدد من الدروس المستفادة والقضايا الرئيسية. وتعلق هذه الدروس والقضايا بالاتجاهات الاقتصادية والتنظيمية في قطاعات خدمات البنية الأساسية؛

والتنظيم الفعال والمجدي لقطاعات خدمات البنية الأساسية، بما فيها الخدمات المالية؛ والتفاعل بين تنظيم قطاعات خدمات البنية الأساسية والنظام التجاري الدولي. وشددت على أن اجتماع الخبراء متعدد السنوات تدارس في دوراته الثلاث السابقة عدداً من التجارب القطرية وأفضل الممارسات وأمثلة النجاح. وتضمن ذلك أهمية تحلي المنظمين بالاستقلال والشفافية والمصدقية؛ وفوائد العمليات التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون في تنظيم قطاعات خدمات البنية الأساسية؛ وضرورة أن تكون إصلاحات الخصخصة والتحرير مسبوقة بإرساء أطر تنظيمية ومؤسسية مجدية وفعالة. وإضافة إلى ذلك، وقفت الدورات السابقة على ضرورة أن تكون الأطر التنظيمية والمؤسسية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات القطرية الشاملة للنمو والتنمية والتجارة وأن تكون منسقة تنسيقاً جيداً مع السياسات المصاحبة.

٤- وأشاد المشاركون بمذكرة الأونكتاد لما اتسمت به من تحليل رفيع وشامل وقالوا إن الاجتماع يوفر منصة مفيدة لتلقي الخبراء والمنظمين وصناع السياسات وتمكينهم من تبادل التجارب والدروس المستفادة. وأبرزوا أهمية المناقشات في تقديم توجيهات عامة من أجل تحديد أنسب الأطر التنظيمية والمؤسسية لقطاعات خدمات البنية الأساسية. وناشد المشاركون الأونكتاد الاستمرار في عقد اجتماع الخبراء متعدد السنوات هذا، بما أن عمله يسهل تبادل المعلومات والتحليل الثابتة من أجل بلورة أنسب السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية.

باء- مساهمة قطاعات خدمات البنية الأساسية في التنمية الشاملة للجميع والحد من الفقر

٥- سلم المشاركون بأهمية قطاعات خدمات البنية الأساسية كعامل من عوامل النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة. وقالوا إن الحجم الاقتصادي لهذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي والعمالة والتجارة يتزايد، وإن البحوث والتجارب أثبتت وجود صلة إيجابية بين نوعية البنية الأساسية من جهة والقدرة التنافسية للاقتصاد أو مستويات الدخل من جهة أخرى. وقطاعات خدمات البنية الأساسية مهمة في حد ذاتها ومهمة أيضاً كمُدخل أساسي في جميع الأنشطة الاقتصادية. ونظراً إلى اعتماد قطاع خدمات البنية الأساسية على رؤوس مال كثيفة، فإن الاستثمار في هذا القطاع يمكن أن يعزز النمو داخل القطاع وخارجه، بما أن الكثير من السلع والخدمات تستعمل خدمات متصلة بالبنية الأساسية باعتبارها مدخلات لا غنى عنها. لذلك، يمثل التنوع في قطاعات الخدمات، بما فيها خدمات البنية الأساسية، استراتيجية نمو حديثة ومهمة بالنسبة إلى البلدان النامية.

٦- ولو حظ أن هذا القطاع يؤدي وظيفة اجتماعية مهمة، وأن من شأن الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية للقطاع أن يكون لها وقع مهم على الحد من الفقر وتوزيع الدخل في الاقتصاد. وقد استنتجت دراسة الأونكتاد المعنونة *الخدمات والتجارة والتنمية*، التي قدمت في الاجتماع، أن تأثير تجارة الخدمات والإصلاحات التنظيمية لخدمات البنية الأساسية على الحد

من الفقر يعتمد على الظروف والخصائص الأصلية للبلد ولقطاع الخدمات المعني. وبما أن الأسر المعيشية الأفقر عادة ما تنفق أكثر على "الخدمات الاجتماعية" (التعليم والصحة) وأقل على الاتصالات والنقل، مقارنة بالأسر المعيشية الأغنى، من الأرجح أن تعود الإصلاحات التنظيمية التي تخفّض أسعار الخدمات الاجتماعية بالفائدة على أفقر الأسر المعيشية. والعكس صحيح بالنسبة إلى الاتصالات والنقل، حيث يُتوقع أن تحقق الأسر المعيشية الأغنى مكاسب من تلك الإصلاحات. وأكدت دراسات حالات متنوعة أيضاً تأثير إصلاحات خدمات البنية الأساسية على الحد من الفقر. ومن الأمثلة المعبرة إعادة تأميم المياه في أوروغواي، مما أدى إلى تحسين نوعية ماء الشرب المأمون؛ وأبرز هذا المثال أنه ما زال من المهم أن تضطلع الدولة بتقديم خدمات معينة. ورأى البعض أن تحديد الأسعار في مستويات منصفة وتنافسية هو أحد الوظائف الأساسية للهيئات المنظمة حتى يتمكن المستثمرون من استعادة التكاليف ويتسنى لجميع المستهلكين - بمن فيهم الفقراء - الحصول على الخدمات الأساسية.

جيم - الاتجاهات والتحديات التنظيمية في قطاعات خدمات البنية الأساسية

٧- خُصص جزء لا يُستهان به من النقاش لتبادل التجارب الوطنية والدروس المستفادة في مجال تنظيم قطاعات خدمات البنية الأساسية. وكشفت الحالات المقدمة أن الأطر التنظيمية والمؤسسية لا يوجد فيها نموذج واحد يناسب الجميع ويمكن أن يطبق على كل البلدان والقطاعات في كل الحالات. واستنتجت دروس أساسية منها أن المحاولة والخطأ أمر شائع، إذ يتعين اعتبار الإصلاح التنظيمي عملية تراكمية تسعى إلى إيجاد أنسب الأطر التنظيمية والمؤسسية الوطنية. ومن الدروس المستفادة الأخرى أن القواعد التنظيمية القطاعية يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التجارة والتنمية المتكاملة والشاملة، ويجب أن تُنسّق مع طائفة من السياسات بغية الزيادة إلى أقصى حد في تأثيرها الداعم للتنمية، خاصة فيما يتعلق ببناء القدرة الإنتاجية. لذلك يتعين تصميم بارامترات تنظيمية متنوعة - للملكية وتحديد الأسعار والنفاذ إلى السوق والمعايير التقنية وسياسات المنافسة والوصول الشامل - وفقاً للخصائص القطاعية والظروف المحلية المحددة.

٨- وفي الهند، وفي إطار السعي إلى تحقيق أهداف متعددة في مجال السياسة العامة بما فيها التنمية المستدامة وتطوير الأسواق والنمو الشامل، جابهت الجهات المنظمة لقطاع الطاقة سلسلة من التحديات هي: نقص الحصول على الكهرباء، والاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري، وانعدام الكفاءة في استعمال الطاقة. وخضع قطاع الكهرباء لإصلاح تنظيمي كبير ركز على الوصول المفتوح إلى حلقتي النقل والتوزيع وإلغاء نظام التراخيص المفروض على توليد الطاقة. بما يشمل توليد الطاقة وتوزيعها في الأرياف، والسماح بالتجارة في الكهرباء، وتطبيق أحكام أكثر تحمراً على توليد الطاقة للاستعمال الداخلي، والفصل بين النقل والتوزيع، وإنشاء لجان تنظيمية لتطوير أسواق الكهرباء. وقد فرضت على الجهات

المرخص لها التزامات بالخدمة الشاملة بغية القيام بالربط وتوفير الطاقة في غضون أجل محدد، واعتمد نظام لإنصاف المستهلكين المتضررين. وفي حين أُقرت العطاءات التنافسية فيما يتعلق بمشاريع الطاقة، تلبية للطلب المتنامي، فإن الاستدامة المالية لشركات التوزيع التي تتكبد خسائر مالية تُعزى بالأساس إلى عدم مراجعة التعريفات وانعدام الكفاءة التشغيلية ما زالت تشكل مبعث قلق رئيسياً بالنسبة إلى المنظمين. ويتمثل أحد سُبل المضي قدماً في تنويع موارد الطاقة وترويج الطاقة المتجددة وآليات العرض والطلب والكفاءة في استعمال الطاقة.

٩- وفي الاتحاد الأوروبي، اقترح تنظيم متعلق بالبنية الأساسية للطاقة العابرة لأوروبا يهدف إلى تحديد المصالح المشتركة المتصلة بمشاريع الطاقة في مجالي الغاز والكهرباء. وتوحي هذا التنظيم دعم تشغيل الممرات الاستراتيجية للطاقة في الاتحاد الأوروبي. وشملت معايير الانتقاء في إطار هذين المشروعين إثبات (أ) الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ و(ب) زيادة تكامل الأسواق والمنافسة والتشغيل المتبادل والأمن ومرونة النظم. وتمثلت الأهداف الأساسية في ضمان تزويد المستهلكين بالطاقة على نحو موثوق به ومقبول التكلفة بواسطة نقل الطاقة بكفاءة وحرية في أوروبا وتوفير الطاقة ودمج الطاقة المتجددة. وقُدِّر مجموع الاستثمارات اللازمة في قطاعي الكهرباء والغاز في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠ بما يفوق ١٠٠٠ مليار يورو. وإضافة إلى الأموال العامة، لجأ الاتحاد الأوروبي إلى وسائل مبتكرة لاجتذاب مستثمرين من القطاع الخاص مثل سندات المشاريع. وتنظم "حزمة الطاقة الثالثة" للاتحاد الأوروبي حوافز الاستثمار من أجل الوصول إلى شبكات نقل الطاقة وتوزيعها، وذلك إما بفرض حد أقصى للإيرادات أو فرض حد أقصى للأسعار. واقترح ألا تسترد من تعريفات الشبكة سوى التكاليف المحدية.

١٠- وتؤدي خدمات المياه والنفايات دوراً رئيسياً في التنمية الاجتماعية. وفي بيرو، واجهت الهيئات المنظمة عدة تحديات منها تفاوت المناطق في الحصول على الخدمات؛ ونقص الاستثمار في المياه، بما في ذلك الاستثمار الخاص؛ وتجزؤ الإعانات القائمة ضدّ من لا يسعهم دفع تكلفة الخدمة. وبيّنت تجربة بيرو أهمية (أ) التنسيق بين الوكالات المعنية بالتخطيط والتنفيذ، و(ب) الفعالية في توجيه الإعانات. واستدعت ضرورة ضمان خدمات جيدة بأسعار معقولة إعطاء الأولوية لتنظيم يركز على التصدي لنقص الحصول على الخدمات في المناطق المتسمة بضعف التغطية والقدرة على دفع التكاليف. وفي هذا السياق، يؤدي تنظيم المنافسة دوراً مهماً في ضمان حماية المستهلكين من تجاوزات مقدمي الخدمات. وسلّط الضوء أيضاً على مسألة اعتماد آلية مبتكرة لتحديد التعريفات، إلى جانب فائدة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إدارة ما قد ينشأ من نزاعات متصلة بالبيئة.

١١- ويبقى النقل البري ذا أهمية خاصة، لا سيما بالنسبة إلى البلدان غير الساحلية. ففي بوتسوانا، اعتمد إطار سياساتي طويل الأجل سمي "رؤية عام ٢٠١٦"، بهدف المضي في الارتقاء بقطاع النقل البري. وقامت الهيئة التنظيمية - وهي وزارة النقل والاتصالات -

بإصدار رخص لسائقي وسائل النقل العامة وتصاريح لنقل السلع. وتمثل حواجز التجارة المتأتمية من البلدان المجاورة، مثل الملاحة الساحلية الإقليمية وقواعد البلد الثالث، عاملاً من العوامل الرئيسية التي تعوق تطوير قطاع النقل البري. واعتبر من الأهمية بمكان لتطوير قطاع النقل البري إلغاء الحواجز غير المادية التي تعوق التجارة، وإعطاء الأولوية لتطوير التصنيع والقطاعات ذات القيمة المضافة التي تجتذب الطلب على خدمات الشحن، وتشجيع التجارة الإلكترونية بغية الاستفادة إلى أقصى حد من اللوجستيات وتخفيض تكاليف النقل العامة. وقد وضعت بوتسوانا سياساتها المتكاملة الوطنية التي سترشد إدخال المزيد من التحسينات في قطاع النقل وستيسر نمو الصناعة المحلية بواسطة بنية أساسية متطورة للنقل.

١٢- وشدد خبراء على أن القواعد التنظيمية الوطنية لا بد أن تكييف باستمرار مع البيئة الخارجية سريعة التحول كي تتلاءم على أفضل نحو مع الظروف المحلية والسوقية. لذلك يمثل تكييف القواعد التنظيمية مع الهياكل السوقية المتحولة والتطورات التكنولوجية ونماذج الأعمال التجارية الجديدة وأولويات السياسات مسألة مهمة بالنسبة إلى الهيئات المنظمة. وتشمل التحديات السياساتية الكبيرة بصفة خاصة في هذا الصدد صياغة قواعد تنظيمية جديدة للتصدي (أ) للتخفيف من تغير المناخ والحد منه وتعزيز التنمية المستدامة، و(ب) للتطورات التكنولوجية السريعة التي تستحدث يوماً نماذج أعمال تجارية جديدة كما في خدمات الاتصالات مثلاً.

١٣- وشهدت خدمات الاتصالات تطوراً ملحوظاً اقترن بالتوسع المطرد لشبكات النطاق العريض والأجهزة المحمولة. وأفاد الاتحاد الدولي للاتصالات بأن موجة الإصلاحات التنظيمية الماضية، التي اتسمت بزيادة مشاركة القطاع الخاص وإنشاء هيئات تنظيمية مستقلة، أدت إلى توسع الهواتف الثابتة والمحمولة والإنترنت، مما أفرز نماذج أعمال تجارية جديدة أعطت الأولوية لنقل البيانات على حساب نقل الصوت. ونتيجة لذلك غدا القطاع ذا أهمية متزايدة بالنسبة إلى ميادين متعددة من ميادين السياسة العامة. ويمثل هذا تحدياً مهماً بالنسبة إلى الهيئات المنظمة فقد أصبح تطوير الخدمات والبنية الأساسية الخاصة بالنطاق العريض أولوية رئيسية بالنسبة إلى بلدان كثيرة؛ ويتعين أن يصبح التنظيم أكثر مرونة لمواكبة التغيرات السريعة في كيفية تدبير الأعمال التجارية، وأكثر شمولاً ليغطي أهدافاً متنوعة للسياسة العامة - أي تطوير البنية الأساسية، وأمن الفضاء الحاسوبي، وتشجيع الابتكار، والتقارب التكنولوجي. وما فتئت خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تزداد فائدة في مجالات التمويل والتعليم والصحة، وهو ما يزيد أهمية تناسق النهج التنظيمية. ولتعميم فوائد مجتمع المعلومات لا بد من إنشاء أطر تنظيمية وطنية تتطلع إلى المستقبل ولا تؤثر على التكنولوجيا وتتيح المنافسة بالاعتماد على البنية الأساسية وكذلك الخدمات.

١٤- وأثرت تغيرات اختيارات المستهلكين بسبب تطور السوق أيضاً على خدمات البريد التقليدية - وهي أوسع شبكة توزيع، وتستخدم خمسة ملايين موظف في العالم. وأكد الاتحاد

الريدي للأمركتين وإسبانيا والبرتغال أن الهيئات المنظمة سعت إلى التكيف مع اختيارات المستهلكين المتغيرة باستخدام تكنولوجيات وخدمات إلكترونية جديدة مثل مكتب البريد الإلكتروني والتمويل الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية. ولا بد أن تتكيف القواعد التنظيمية مع هذه الخدمات الجديدة وأن تعزز المنافسة وترسي حوكمة قوية وتحافظ عليها.

١٥- ويمثل تعزيز التنمية المستدامة تحدياً تنظيمياً كبيراً. ففي قطاع الطاقة بالهند مثلاً، يُدعم هدف التنمية المستدامة باستعمال الطاقة المتجددة، بما يشمل وضع معايير أداء مرتبطة بإصدار التراخيص، وتعريفات تفضيلية (تشجيعية) وإقرار شراء الطاقة المتجددة الإلزامي ووضع خطة للربط بالشبكة. وفيما يتعلق بالنقل البحري، احتلت تدابير التحكم في انبعاثات غازات الدفيئة صدارة الشواغل التنظيمية في الأعوام الأخيرة. وفي مجال تغير المناخ، اتخذت تدابير تنظيمية ترمي إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في حين يبقى النقل البحري أكثر وسائل نقل البضائع كفاءة في استعمال الطاقة.

دال - الأبعاد التنظيمية والمؤسسية

١٦- مثل إنشاء هيئات منظمة مستقلة خطوة أساسية في عمليات الإصلاح التنظيمي. غير أن المشاركين لاحظوا أن الاستقلال يجب أن يكون حقيقياً وفعالاً، وأن يُخصَّص لهذا الغرض ما يكفي من الموارد المالية والبشرية المدعومة بشفافية ومصداقية قويتين. وتداخل الاختصاص بين الهيئات المنظمة القطاعية وسلطات المنافسة يمكن أن ينجم عنه تنازع، وقد عولج هذا الاحتمال بأساليب شتى. وكشفت التجارب الوطنية عن وجود مسارات وترتيبات مؤسسية مختلفة لتنظيم قطاعات خدمات البنية الأساسية المختلفة.

١٧- ولاحظ خبراء أن "الهيئة المنظمة المستقلة" تحقق نجاحاً أكبر في قطاع الاتصالات منه في قطاع الطاقة. ففي قطاع الاتصالات في الهند مثلاً، تحسنت معدلات الاتصال والاختراق بفضل مشاركة القطاع الخاص والتطورات التكنولوجية. وفي قطاع الطاقة، ركز التنظيم تركيزاً قوياً على دعم التعريفات المتبادل بين المستعملين الصناعيين والمستعملين الزراعيين. لكن هذا النموذج لم يعد مستداماً، مما أفضى إلى إنشاء هيئة مستقلة لتحديد التعريفات وإلى إدخال إصلاح كامل. كذلك أعادت تجربة أمريكا اللاتينية تأكيد أهمية الاستقلال والشفافية والمساءلة لدى الهيئات المنظمة المستقلة للقطاع مع الضغط السياسي والتنظيم التعسفي. ومن المهم التمييز بين الأسواق المغلقة والأسواق التنافسية بغية إقامة التوازن اللازم بين التنظيم وتشجيع المنافسة.

١٨- وبما أن نوعية القواعد التنظيمية، وليس هياكل الملكية، تعتبر أكثر فأكثر أساسية لتحديد الأداء القطاعي، فقد ناقش المشاركون مختلف النهج المعتمدة لتحسين نوعية القواعد التنظيمية. ولوحظ أن بعض البلدان قامت لهذا الغرض بإنشاء "هيئة منظمة للهيئات المنظمة"

كما هي الحال في أستراليا. واتبعت بيرو نهجاً فريداً إزاء التنظيم الشامل يغطي مختلف المجالات السياسية مثل الملكية الفكرية والمنافسة وحماية المستهلك والتنظيم القطاعي، وذلك بإنشاء المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية. ويتوخى هذا النهج ضمان خدمات جيدة للمستهلكين، كما يعتمد على دور الدولة القوي في حماية المستهلكين عن طريق الإجراءات المنسقة التي تتخذها الوكالات التنظيمية المسؤولة عن التنظيم والتنفيذ والإنفاذ.

١٩- وأطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة "التنظيم الذكي"، بهدف ضمان اعتماد قواعد تنظيمية جيدة تحقق الأهداف التشريعية ولا تفرض تكاليف لا لزوم لها وتحترم مبادئ التفويض والتناسب في جميع مراحل تنفيذ السياسات. وتمثل أحد العناصر الرئيسية في هذه المبادرة في تقييم تأثيرها على القواعد التنظيمية المقترحة. ويتوخى التقييم تحديد المشاكل بسبل منها التشاور مع الجهات المعنية وفحص القرائن والدروس المستفادة من السياسات السابقة وتحديد الأهداف وبلورة الخيارات السياسية وتقييمها ومقارنتها. وللتأكد من ملاءمة هذا التشريع للغرض المنشود منه، أجرى الاتحاد الأوروبي أيضاً عمليات تحقق من الملاءمة بهدف تقييم فعالية التنفيذ. وتمثل أحد الأهداف الأخرى لمبادرة التنظيم الذكي في تخفيض الأعباء الإدارية بالحد من الإجراءات الروتينية والتكاليف المفروضة على الأعمال التجارية لا سيما المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

هاء- الإصلاح التنظيمي في الخدمات المالية

٢٠- ناقش الاجتماع أيضاً ما يُبذل على الصعيدين الوطني والدولي من جهود للإصلاح التنظيمي في مجال الخدمات المالية. وتتوخى هذه الإصلاحات توسيع نطاق الإشراف بحيث يشمل أهداف التحوط على المستويين الكلي والجزئي، وتدخيل العوامل الخارجية السلبية الناشئة عن عمل فرادى المؤسسات المالية. وأكد الخبراء أهمية العمل على أن تُعيد هذه الإصلاحات للقطاع المالي وظيفته الأساسية ألا وهي دعم الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد الحقيقي وكذلك أهمية منع حدوث أزمات مالية أخرى في المستقبل.

٢١- وخصّص قدر كبير من المناقشة المتعلقة بهذا الموضوع لاتفاق بازل الثالث الذي يتناول المتطلبات المتصلة برأس مال المصارف. وتعكف لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي على صياغة اتفاق بازل الثالث باعتباره وسيلة رئيسية للتغلب على الإخفاقات السوقية في الخدمات المالية. وتمثل أهداف اتفاق بازل الثالث في تحسين قدرة المصارف على تغطية الخسائر في أوقات التراجع من خلال تدعيم نوعية رأس مالها وكميته. غير أن عدة خبراء بينوا أن قواعد اتفاق بازل الثالث تستند إلى قواعد اتفاق بازل الثاني وترث منها بعض العيوب الهيكلية التي تعتريه. وعلى سبيل المثال، لا تزال النماذج الإحصائية المستخدمة لحساب متطلبات رأس المال اللازمة لتغطية مخاطر القروض والأسواق والعمليات تشكل في غالب الأحيان تحدياً بالنسبة إلى الكثير من الهيئات المنظمة، لا سيما في البلدان النامية، لفرط

ما تتسم به من تعقيد. لذلك لا بد من تجاوز تلك الأساليب المعقدة بغية الحد من خطر السيطرة على الهيئات التنظيمية. وعلاوة على ذلك، قد لا تكون الهيئات المنظمة قادرة على متابعة جميع التغيرات التي تطرأ على السوق كي يتسنى لها الاضطلاع على النحو المناسب بالمراجعة الرقابية في إطار الدعامات ٢. وأخيراً تقوم الدعامات ٣، وهي المتعلقة بمتطلبات الإبلاغ بمخاطر القروض، إلى حد كبير على استخدام وكالات التصنيف الائتماني ومعايير المحاسبة التريية. وشُدّد على أن وكالات التصنيف الائتماني ينبغي ألا تؤدي دوراً في التنظيم التحوطي.

٢٢- ولوحظ أنه ما زال يتعين استكمال تفاصيل شتى في اتفاق بازل الثالث، وهي تفاصيل ما انفك البعض منها يثير تحديات تنظيمية معقدة. وعلى سبيل المثال، ما زال يتعين تحديد ومعالجة الخطر المعنوي الناشئ عن "المؤسسات المهمة على مستوى النظام" ("أكبر من أن تفلس"). وقد يتبين أن تطبيق تكاليف رأس المال المعاكسة للدورات، والرامية إلى الحد من انخياز القواعد التنظيمية القائمة للدورات، أمر أصعب من أن يطبق في الواقع، نظراً إلى صعوبة تحديد الدورات الاقتصادية. غير أن الخبراء أكدوا أن أكبر التحديات يكمن في تدعيم التنظيم والإشراف التحوطيين على مستوى النظام المالي ككل، ذلك أن قواعد اتفاق بازل الثالث ما زالت تتوخى التحوط الجزئي، إذ تركز على ملاءة فرادى المصارف وعلى حماية المودعين بدلاً من التركيز على قدرة النظام المالي على التأقلم. وقال أحد الخبراء إن تعزيز قواعد التحوط الكلي الواردة في اتفاق بازل الثالث يقتضي التحكم في طفرات الائتمان، وذلك مثلاً برصد نسب الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الصعيد الوطني، أثارت قاعدة فولكر المقترحة، التي تحظر تجارة مصارف الودائع في الممتلكات، مسألة التمييز في معاملة فئات بعينها من الأصول. ومن اللازم في حالة البلدان النامية الموازنة بين الاحتياجات الإنمائية القواعد التنظيمية المالية المتعلقة بإدارة المخاطر.

٢٣- ورأى خبراء أن تطبيق الإشراف المالي والتحوطي الجزئي يقتضي توافر قدرات تنظيمية ومؤسسية كبيرة على الصعيد الوطني، في حين لا تزال بلدان نامية كثيرة تنفذ اتفاق بازل الأول. كذلك سلّم بأن تبعات اتفاق بازل الثالث بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وتمويل التجارة تثير قلقاً خاصاً، إلى جانب الزيادات المحتملة في تكاليف الائتمان وتقلص توافره بسبب تشديد القواعد التنظيمية. ويعزى ذلك إلى أن قواعد اتفاق بازل الثالث تنهي عن حيازة أصول قصيرة الأمد بسبب ارتفاع وزن المخاطر المرجح المقترن بحالات التعرّض لتلك المخاطر، وتتركز على خطر عجز الطرف المتعاقد الآخر بدلاً من الخطر المتصل بالمنتجات أو الأداء؛ وهي قواعد أثرت سلباً على وسائل تمويل التجارة وإقراض المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. لذلك يعتبر من المهم تمييز الأنشطة منخفضة الهامش ومنخفضة المخاطر، مثل تمويل التجارة، عن الأنشطة عالية الهامش وعالية المخاطر.

٢٤- وعرض أحد الخبراء تجربة تركيا في التعامل مع الأزمة المالية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وهي تجربة مكنت البلد من عبور الأزمة العالمية الأخيرة بسلام. فقد باشرت تركيا في

عام ٢٠٠١ برنامجها الواسع لإعادة تنظيم القطاع المصرفي، الذي توخى إعادة تنظيم المصارف العامة، وإحالة المصارف الخاصة المتأزمة إلى صندوق تأمين ودائع الادخار، والارتقاء بنوعية أصول المصارف الخاصة، واعتماد معايير جديدة للإشراف، وزيادة كفاءة النظام المصرفي ككل. ويبين المثال التركي أهمية التنسيق المؤسسي بين مختلف الوكالات التنظيمية (البنك المركزي والخزانة وصندوق تأمين ودائع الادخار والهيئات المنظمة للمصارف)، في سياق التصدي لأزمة ما، من أجل القيام بإصلاحات هيكلية ناجحة، وأهمية إرساء نظام إنذار مبكر وتحسين الشفافية.

٢٥- وشُدِّد على ضرورة أن يكون الإنصاف هدفاً تنظيمياً صريحاً وأن يُعزَّز الإدماج المالي. ولوحظ أن الإصلاحات التنظيمية الأخيرة يمكن أن تزيد التكاليف بالنسبة إلى الأسر المعيشية وتقلص توافر الائتمان، ومن ثم أهمية سنّ نوع من التشريع التنظيمي لتشجيع إقراض الأسر المحتاجة بسبل منها سياسات الخدمات العامة. وفي الهند، يرتبط عدد الفروع التي يُرخص مصرف ما أن يفتحها بعدد الفروع التي فتحتها في مناطق ريفية. وعلاوة على ذلك، تتوخى السياسات العامة توجيه الائتمان مباشرة نحو الأنشطة المنتجة مثل أنشطة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومشاريع المساكن الصغيرة والمنخفضة التكلفة والاستثمارات في البنية الأساسية. وهكذا تهدف السياسات العامة في الهند إلى تشجيع تقاسم المخاطر المترتبة بهذه الائتمانات بين القطاعين العام والخاص من خلال توفير شبكات الأمان وشكل من أشكال التأمين أو ضمان الائتمان. غير أن بعض المشاركين لاحظوا أن المصارف الخاصة تجد صعوبات في تقديم الائتمان إلى الزبائن الذين تعتبرهم غير مرجحين بما أن هذه المصارف تسعى إلى الربح بالأساس.

٢٦- ولاحظ عدة مشاركين ضرورة اعتماد نهج حذر إزاء فتح أسواق الخدمات المالية، بالنظر إلى تأثير الأزمة، والتشوه الناجم عن تدابير إنقاذ القطاع المالي التي أفضت في بعض الحالات إلى تأمين المصارف، والصعوبة الخاصة التي يجدها قطاع الخدمات المالية في التراجع عن فتح الأسواق. وأوضح بعضهم أن الالتزام بالسماح لأي مورد أجنبي مستقر في الإقليم بتقديم "خدمات مالية جديدة" يمكن أن يتعارض مع تزايد الاهتمام التنظيمي بسلامة المنتجات المالية. وأشار أيضاً إلى الدور المهم الذي تؤديه القواعد التنظيمية في البلد المضيف. وعلى سبيل المثال، شددت بعض البلدان على ضرورة أن يستقر مقدمو الخدمات الأجانب بواسطة شركات منتسبة وليس بواسطة الفروع المباشرة. وإضافة إلى ذلك، ناقش المشاركون ما إذا كان من الممكن تبرير تدابير معينة كجزء من الاستثناء التحوطي في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ورأى بعض المتحدثين أن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات يتيح بالفعل ما يكفي من أوجه المرونة لتمكين الحكومات من اتخاذ التدابير المناسبة التي يستدعيها التحوط. وشدد متحدثون آخرون على انعدام التيقن من نطاق الاستثناءات التحوطية ولاحظوا أن بعض التدابير، مثل ضوابط رؤوس المال، قد لا تكون مبررة، فتحدّ بذلك من الحق في التنظيم.

هاء- قطاعات خدمات البنية الأساسية والنظام التجاري الدولي

٢٧- رأى عدد من المشاركين أن تحرير الخدمات يؤدي بصفة عامة إلى الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية نظراً إلى الروابط الأمامية والخلفية للقطاعات في الاقتصاد. غير أنهم سلموا بأن الأطر التنظيمية الحكيمة والقوية شرط أساسي شأهما في ذلك شأن الأطر المؤسسية العتيدة. وعلاوة على ذلك، ونظراً إلى أن تحرير التجارة في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف بات يغطي على نحو متزايد خدمات البنية الأساسية وأن تحرير التجارة في الخدمات يتناول بالأساس التدابير "التنظيمية"، فإن عمليات تحرير التجارة يمكن أن تؤثر على وضع الأطر التنظيمية والمؤسسية المحلية، ومن ثم على قدرة الحكومة على التنظيم. ويكمن التحدي الرئيسي في أن تكون عمليات التحرير المقترنة بالعمليات التنظيمية مناسبة من حيث المحتوى والوتيرة والتسلسل.

٢٨- ولاحظ بعض المتحدثين أن تحرير التجارة يكون مفيداً عندما يجري في الظروف السليمة. وتعدُّ الأطر التنظيمية والمؤسسية الحكيمة من بين العوامل الرئيسية ليكون لتحرير تجارة الخدمات تأثير إيجابي صاف. وعلى سبيل المثال، تحسَّن أداء قطاع الاتصالات في المكسيك تحسناً كبيراً بعد تحريره في إطار اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، الأمر الذي مكَّن من تحسين الكفاءة والحصول على الخدمات الحديثة. وفي أوغندا، أفضى تحرير قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصخصته إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسَّن الانتشار الهاتفي والتغطية الشبكية. غير أن غياب الأطر التنظيمية حال دون تطوير خدمات تكنولوجيا معلومات واتصالات قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي مثل خدمات التعاقد الخارجي والمكتب الخلفي المستعينة بتكنولوجيا المعلومات. وعلاوة على ذلك تبين أن تحرير التجارة أسهل في بعض القطاعات منه في قطاعات أخرى. لذا فمن المهم مراعاة الاختلافات القطاعية في تصميم عمليات التحرير. وأعرب البعض عن قلق من أن يتسبب التحرير في تفاقم حالة ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

٢٩- واعتُبرَ من المهم دفع مفاوضات الدوحة بطيئة التقدم فيما يتعلق بالخدمات. وقيل إن المفاوضات المتعلقة بالخدمات، باعتبارها محور جدول أعمال ضمني مُدمج في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، لا تزال لها ولايتها التفاوضية الخاصة بصرف النظر عن المجالات الأخرى المشمولة بجولة الدوحة. وعلاوة على ذلك، اعتبر البعض أنه ربما لا يزال ممكناً إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالتنفيذ إلى السوق بالنظر إلى ما تسنى إحرازه من تقدم كبير في مؤتمرات الإشارات المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بتحديد قواعد التنظيم المحلي، لاحظ الخبراء أن النهج الأفقية التي تغطي جميع القطاعات كثيراً ما تتمخض عن نتائج ضحلة وفعالية محدودة. وبخصوص طريق المضي قُدماً، طُرح سؤال بشأن فوائد اتباع نهج جديدة ممكنة إزاء المفاوضات مثل "النُهج محدودة الأطراف". وكان الجواب أن المفهوم لا يزال غامضاً إذ يمكن أن يُقصد به (أ) عمليات التفاوض محدودة الأطراف المفضية إلى نتيجة متعددة الأطراف

تقوم على مبدأ الدولة الأكثر رعاية على غرار جولة أوروغواي والمفاوضات القطاعية المتعلقة بخدمات الاتصالات والخدمات المالية الأساسية ومفاوضات جولة الدوحة الجارية؛ أو (ب) النتائج محدودة الأطراف التي يمكن أن تتخذ شكل اتفاقات تجارية إقليمية من تلك المشمولة بالمادة الخامسة من الاتفاق العام للتجارة في الخدمات أو اتفاق محدود الأطراف من قبيل اتفاقات الشراء الحكومية غير القائمة على مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

٣٠- وبينما تُستبعد "الخدمات العامة" في أحيان كثيرة من نطاق التحرير في إطار الاتفاقات التجارية، باتت خدمات كثيرة من تلك التي تعتبر "خدمات عامة" تُعرض على أساس تنافسي في الأسواق التجارية، مما يزيد خضوع القطاع للالتزامات المتعلقة بالفاذ إلى السوق وعدم التمييز في إطار الاتفاقات التجارية. وفيما يتعلق بنهج التحرير المتصلة بالاتفاقات التجارية الإقليمية، رأى بعضهم أن نهج قوائم الانطباق وقوائم عدم الانطباق لا يختلفان كثيراً من حيث النتائج، بما أن كليهما يمكن أن يُفضي إلى التزامات متكافئة بشأن النفاذ إلى السوق ويمكن أن يتضمن شروط استثناء للتعامل مع الحساسيات الوطنية. ورأى بعض المشاركين أن نهج قوائم عدم التقيّد يمكن أن يفضي إلى تحرير عارم يشمل الخدمات التي قد تظهر مستقبلاً ويمكن أن يحدّ من حق التنظيم، بما أن الكثير من البلدان النامية منخفضة الدخل عادةً ما تفتقر إلى القدرات المؤسسية اللازمة لكي تحدّد مسبقاً التدابير التنظيمية التي يمكن أن تُحلّ بالالتزامات المتعلقة بالنفاذ إلى السوق أو بالمعاملة الوطنية والتي يتعيّن تقديمها صراحةً كتخفّطات. واعتبر البعض أن الضغوط الرامية إلى توسيع تحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية أو مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حدّت من قدرة بعض الحكومات على استخدام القواعد التنظيمية التحوطية المالية أو ضوابط رأس المال للتخفيف من حدة الأزمات المالية.

٣١- وإضافة إلى تكامل الأسواق الإقليمية، يمكن أن يؤدي التعاون والتنسيق التنظيميان (كما في ذلك الاعتراف والمعادلة) دوراً مهماً. وعلى سبيل المثال، وسعيًا إلى التغلب على انخفاض معدلات الحصول على الكهرباء في المنطقة، عمّلت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال بروتوكولها المتعلق بالطاقة، على الاستفادة إلى أقصى حد من موارد الطاقة الإقليمية بزيادة الحصول على الطاقة وتدعيم ترابط شبكات الكهرباء عبر الحدود. وشمل ذلك إنشاء هيئة منظمة إقليمية مشتركة تُعنى بقطاع الطاقة علاوة على مجمع الطاقة لغرب أفريقيا. وتشرف الهيئة التنظيمية الإقليمية المعنية بقطاع الكهرباء والتابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على ترابط شبكات الكهرباء عبر حدود ١٥ دولة عضواً في الجماعة. وواجهت هذه الهيئة التنظيمية مشاكل خاصة تُعزى إلى استمرار وجود منافع متكاملة عمودياً، وإلى محدودية ترابط الشبكات عبر الحدود، وضخامة الاحتياجات من الإنفاق، وعدم تناسق النهج المتبع إزاء الخصخصة والتحرير في المنطقة، وتضارب المعلومات، وتفاوت أسعار التعريفات بين بلدان الجماعة. وتمثل زيادة التجارة في الكهرباء عبر الحدود هدفاً مهماً تسعى الجهات المعنية إلى بلوغه من خلال ترابط شبكات الكهرباء عبر الحدود.

وتعمل الهيئة التنظيمية على ضمان توافر الأطر القانونية المناسبة على نحو يكفل الجدوى في إقامة هذه الشبكات المترابطة. وكان التعاون الإقليمي ذا أهمية حاسمة بالنسبة إلى بلدان جماعة شرق أفريقيا في سياق تطوير بنيتها الأساسية للاتصالات وخدماتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ مكنتها هذا التعاون من العمل في سبيل زيادة تبادلية الخدمات بواسطة مواءمة السياسات والضوابط المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوحيد التكنولوجيات والخدمات.

زاي - آفاق المستقبل

٣٢- تدارس اجتماع الخبراء المتعدد السنوات تجارب قطرية وممارسات فضلى وأمثلة بنجاح متنوعة في قطاعات خدمات البنية الأساسية. وأظهرت هذه العملية تنوع النهج وقدمت من الدروس قدراً وفيراً. وقد أتاحت للمشاركين تحسين فهمهم للفرص والتحديات المترتبة بالبعدين التنظيمي والمؤسسي لقطاعات خدمات البنية الأساسية، ولا سيما العناصر اللازمة لوضع أنسب الأطر التنظيمية والمؤسسية الوطنية. وأعرب المشاركون عن بالغ تقديرهم لعمل الأونكتاد فيما يتعلق بالأطر التنظيمية والمؤسسية. وناشدوا الأونكتاد المضي في تيسير تبادل التجارب والدروس بغية تحديد أنسب السياسات الوطنية والأطر التنظيمية وأفضلها من الناحية العملية.

٣٣- وفيما يلي بعض الدروس العامة المستخلصة:

- (أ) تؤدي الدولة دوراً أساسياً في التصدي للإخفاقات السوقية في خدمات البنية الأساسية وفي تنمية القدرات الإنتاجية؛
- (ب) نظراً إلى ما يحتاجه تطوير البنية الأساسية من تمويل كبير، أصبحت مشاركة القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً من المصادر المهمة لتطوير البنية الأساسية؛
- (ج) لا بد من تكييف الأطر التنظيمية والمؤسسية وفقاً للاحتياجات والظروف الخاصة لفرادى البلدان والقطاعات، ووفقاً للبيئات الخارجية سريعة التحول، مثل التطورات التكنولوجية وتغير المناخ. ولا بد أن تتصدى الأطر التنظيمية والمؤسسية لتنوع الجهات المزودة أي القطاع الخاص والقطاع العام والشراكات بين القطاعين؛
- (د) لا بد أن تُدمج القواعد التنظيمية لخدمات البنية الأساسية في سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والقطاعية الشاملة والمتكاملة. ولا بد من الوضوح في تحديد دور الوكالات والتنسيق بين المؤسسات؛
- (هـ) الشفافية عنصر أساسي لاستقلال العملية التنظيمية ومصادقتها وفعاليتها. ويؤدي تفاعل الجهات المعنية المتعددة دوراً مهماً في هذا الصدد؛
- (و) تؤدي سياسة المنافسة الحكيمة دوراً رئيسياً في توفير خدمات بنية أساسية تنافسية لا سيما في الأجزاء التنافسية من السوق ولدعم مصالح المستهلكين؛

(ز) لا بد من الارتقاء بنوعية التنظيم سعياً إلى بلوغ أفضل الممارسات في تنظيم خدمات البنية الأساسية، وذلك مثلاً بواسطة تقييمات الآثار وتحليل الحدود من حيث التكلفة من أجل "تنظيم ذكي". ولا بد أن تتزوّد الحكومات بما يكفي من الموارد المالية والقدرات المؤسسية والمهارات اللازمة لوضع الأطر التنظيمية والمؤسسية ورصدها وإنفاذها. ولا بد من تعزيز القدرات البشرية والتنظيمية والمؤسسية في البلدان النامية؛

(ح) لا بد أن تُقيّم البلدان النامية القواعد التنظيمية المالية الدولية الناشئة، من قبيل اتفاق بازل الثالث، وأن تنفذها بحذر، بالنظر خصوصاً إلى مستوى تعقيدها التنظيمي وقدراتها المؤسسية. ومن اللازم أن تتحلّى هيئات الإشراف في البلدان المضيفة باليقظة؛

(ط) لا بد أن تكون عمليات تحرير التجارة الإقليمية ومتعددة الأطراف مناسبة من حيث التصميم والوتيرة والتسلسل، وأن تأخذ في الحسبان أهداف السياسة العامة المنشودة في القواعد التنظيمية لقطاعات خدمات البنية الأساسية. وفي حالة خدمات البنية الأساسية، يستوجب التفاعل بين التجارة والقواعد التنظيمية عناية خاصة؛

(ي) لا بد من تعبئة جميع أنواع الشراكات من أجل تنمية القدرات الإنتاجية وضمان فعالية الأطر التنظيمية والمؤسسية، بما يشمل التعاون الإقليمي وبين بلدان الجنوب؛

(ك) يمكن أن يكون التنسيق والتعاون الإقليميان في مجال التنظيم وسيلة قوية لوضع أطر تنظيمية ومؤسسية فعالة؛

(ل) ستساهم زيادة البحوث وتقييمات الآثار واستعراضات سياسات الخدمات مساهمة كبيرة في تحديد أفضل الممارسات لوضع وتنفيذ أنسب السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية؛

(م) يمكن أن يساهم التبادل المستمر للتجارب والدروس في تحديد وبلورة أنسب السياسات والأطر التنظيمية والمؤسسية في مجال خدمات البنية الأساسية.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٤ - انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته الافتتاحية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيسة: السيدة هيسواني هارون (ماليزيا)

نائب الرئيسة - المقرر: السيد منصف البعبي (تونس)

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٥- أقرّ اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوثيقة TD/B/C.1/MEM.3/10). وفيما يلي نص جدول الأعمال:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- الخدمات والتنمية والتجارة: البعد التنظيمي والمؤسسي
- ٤- اعتماد تقرير الاجتماع

جيم- نتائج الدورة

٣٦- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، على أن تعدّ الرئيسة موجزاً للمناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٧- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، لنائب الرئيسة/المقرر بأن يضع، تحت إشراف الرئيسة، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١- حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	السنغال
إثيوبيا	السودان
الأردن	السويد
أفغانستان	شيلي
إكوادور	الصين
الإمارات العربية المتحدة	عمان
أنغولا	غابون
أوغندا	غانا
إيطاليا	فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)
باراغواي	كازاخستان
البرازيل	كوت ديفوار
بربادوس	كولومبيا
بنن	كينيا
بوتسوانا	ليبيا
بولندا	ليسوتو
بيرو	ماليزيا
بيلاروس	المغرب
تركيا	المكسيك
توغو	المملكة العربية السعودية
تونس	النمسا
الجزائر	نيبال
جمهورية تانانيا المتحدة	نيجيريا
الجمهورية الدومينيكية	الهند
جمهورية كوريا	هنغاريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الولايات المتحدة الأمريكية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	اليابان
زامبيا	

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/MEM.3/INF.4.

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
الاتحاد الأفريقي
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الاتحاد الأوروبي
منظمة دول شرق البحر الكاريبي
مركز الجنوب
- ٣- وكانت وكالتا الأمم المتحدة التاليتان ممثلتين في الدورة:
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
الاتحاد الدولي للاتصالات
البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفترة العامة
مركز البحوث المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات
مهندسو العالم
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
منظمتان في الطريق إلى الانتساب
مركز البحوث المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات
جمعية وحدة وثقة المستهلكين
- ٦- وحضرت اجتماع الخبراء المدعوة التالية:
السيدة رينا تاكيوتشي، مستشارة سياسية، مركز التجارة الدولية والتنمية
والحوكمة الاقتصادية وخدمات المشورة، جنيف
- ٧- ودُعي إلى اجتماع الخبراء أعضاء أفرقة النقاش التالية أسماؤهم:
الخميس ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢
السيد برامود ديو، رئيس اللجنة المركزية لتنظيم قطاع الكهرباء، الهند
السيد مرسيلو أولارياغا، رئيس شعبة الاقتصاد، جامعة جنيف

السيد فيليب رايون، رئيس الفريق العامل المعني بالاستراتيجيات الدولية، مجلس
الهيئات الأوروبية لتنظيم قطاع الطاقة
السيد مختار فال، رئيس دائرة البيئة التنظيمية والتجارية، الاتحاد الدولي للاتصالات
السيد سيفين بينيل، خبير سام في وحدة السياسات التنظيمية وتقييم الآثار، الأمانة
العامة للمفوضية الأوروبية
السيد هيرت، تاسانو فيلاوتشاغا، رئيس مجلس الإدارة، المعهد الوطني للدفاع عن
المنافسة وحماية الملكية الفكرية، بيرو
السيدة ماريون فيرنيز وليامس، سفيرة، البعثة الدائمة لبربادوس لدى مكتب الأمم
المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف
السيد كيرن ألكسندر، كلية الحقوق، جامعة زيورخ، ومركز التحليل والسياسات
المالية، جامعة كمبريدج،
السيد ميت بومين، رئيس إدارة العلاقات الخارجية، وكالة التنظيم والإشراف
المصرفيين، تركيا
السيد والتر ستاهل، نائب الأمين العام ومدير برنامج إدارة المخاطر، الجمعية الدولية
لرئاسة اقتصاديات التأمين
السيد أندرو كورنفورد، مرصد التمويل

الجمعة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢

السيدة سيرانا باسيني، الأمانة العامة، الاتحاد البريدي للأمريكتين وإسبانيا والبرتغال
السيدة لورين باتيغانا بوتويرا، موظفة تجارية أولى، شعبة التجارة، وزارة التجارة
والصناعة والتعاونيات، أوغندا
السيد فرناندو دي ماتيو إي فنتوريني، سفير، البعثة الدائمة للمكسيك لدى منظمة
التجارة العالمية
السيدة إيفينا إيكينونو، عضو في المجلس، الهيئة الإقليمية لتنظيم قطاع الكهرباء،
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
السيد حميد ممدوح، مدير، منظمة التجارة العالمية
السيد برامود ديو، رئيس اللجنة المركزية لتنظيم قطاع الكهرباء، الهند
السيدة غويتسيمانغ موريكيسي، نائبة الأمين الدائم، وزارة النقل والاتصالات،
بوتسوانا
السيد خوليو بالثار دوران كاريون، عضو، المجلس الوطني للإشراف على خدمات
الإصحاح، بيرو
السيد لينكولن فلور، أخصائي سام في الشراكات بين القطاعين العام والخاص،
معهد البنك الدولي